الفصل الأول

مقدمة في الدورات والأزمات الاقتصادية والمالية

تطور الدورات والأزمات حتي أزمة الكساد العالمي الكبير في 1929 – 1939

أولاً: مقدمة الأزمات والدورات الاقتصادية والمالية:

1- تعريف مؤقت للأزمة.

2- التعريف العلمي للأزمات الاقتصادية والمالية.

3- السمات الرئيسية للدورات الاقتصادية.

4- أنواع الركود والكساد الاقتصادي والمالي.

5- تطور حالات الكساد والركود الاقتصادية والمالية العالمية.

ثانياً: فترة الكساد الكبير من 1929 – حتي بداية الأربعينات من القرن العشرين:

1- مقدمة.

2- الكساد الكبير منذ بداية الثلاثينيات من القرن العشرين.

3- تأثيرات الكساد الكبير علي الولايات المتحدة.

4- الحرب العالمية الثانية وأثرها علي الكساد الكبير.

5- تأثيرات الكساد الكبير علي الدول الأخري.

6- تأثيرات الكساد الكبير علي الاقتصاد المصري.

أولاً: مقدمة للأزمات الاقتصادية والمالية:

(1) تعريف مؤقت للأزمة:

سنتخذ تعريفاً مؤقتاً عملياً للأزمة، حتي نخلص إلي تعريف الأزمة الاقتصادية والمالية بمعناها العملي والعلمى الصحيح.

نجد أن تعريف La Crise, Crisis ، في The Oxford Mini Dictionary هو "Decisive moment" "Time of acute difficulty" أي هي لحظة حاسمة وزمن صعوبة حادة. ويذكر Shorter Oxford English Dictionary إن هناك تعريفات للأزمة هي "The point in the progress of a disease, when a change takes place which is decisive of recovery of death etc, " or "any marked or sudden change of symptoms".

وفي النهاية نعرفه علي أنه " A turning – point in the progress of anything" وتأتي كلمة أزمة Crisis والأزمات Crises، من اليونانية (Kpiois) والتي تقع لأي شخص أو مجتمع .. وقد تكون غير مستقرة، وخطر علي الموقف الاجتماعي، أو السياسي، أو الاقتصادي أو العسكري، أو في البيئة، وقد تحتوي علي تغير أو إعاقة مفاجئة وبصورة أوسع، يمكن أن يطلق عليها "إختبار زمني" أو "حدث طارئ".

وبالتالي فالأزمة هي فترة، خلالها يكون نظام اجتماعي – اقتصادي – سياسي، مريض، ولا يمكن له أن يستمر في العيش كما كان من قبل، ويجب تحت تهديد الموت والفناء أن يتقبل تغييرات، لكي تسمح له بدورة جديدة في الحياة. هذه الفترة الحاسمة من الأزمة، هي اللحظة التاريخية التي تتخذ فيها القرارات، وتنفذ فيها التحولات والتغيرات العامة، التي تحدد التطور القادم للنظام الجديد وقاعدته.

ويقول Habermas[1] أن معني الأزمة من أرسطو إلي هيجل تعني تحولاً في العملية الحيوية والتي بالرغم من طبيعتها الموضوعية، لا تحدث فقط انقطاعات عن الخارج والتي لا تبقي خارجية عن شخصية الأشخاص حبيسي هذا المصير.

والمعني الحالي للأزمة هو أن الأزمة تولد عندما يكون بنية أحد الأنظمة الاجتماعية التي تواجه صعوبات تسمح بإحتمالات أقل من الحلول، والتي لا يدعي النظام أنه يمتلكها.

(2) تعريفات الأزمات الاقتصادية والمالية:

وبالنسبة للأزمة الاقتصادية Economic Crisis فهي انتقال حاد للاقتصاد إلي الركود Recession وبصورة أشد إلي الكساد Depression. أما الأزمة المالية Financial Crisis فيمكن أن تكون أزمة مصرفية أو أزمة في العملات والصرف الأجنبي.

وبصفة عامة فالدورات الاقتصادية أو المالية أو دورة الأعمال أو الدورة التجارية، هي تغيرات في مستويات النشاط الاقتصادي، مقومة بالناتج الاقتصادي المحلي الإجمالي Gross Domestic Production (GDP)، ما بين فترات من أحوال الانتعاش والكساد، ثم بالعكس.

ومنذ الثورة الصناعية أي منذ بداية القرن التاسع عشر، نمت اقتصاديات غرب أوروبا والولايات المتحدة بصورة هائلة، وتحسنت مستويات المعيشة فيها. ولكن التوسع الاقتصادي بها، كان متقطعًا، وعلي فترات يعتريها موجات من انخفاض الانتاج والدخل والاعمال وزيادة معدلات البطالة. وبعض تلك الموجات كانت

---

[1] Jurgen Habermas, Raison et légitimé, problèmes des légitimations dans le capitalisme Avancé. PAYOT, Paris, 1978.

خطيرة، وممتدة، وفي أحوال أخري كانت قصيرة، ثم يستعيد النشاط الاقتصادي عافيته بسرعة أو ببطء، وهذا التوسع – والانكماش يعرف بدورة الأعمال Business Cycle أو الدورة التجارية Trade Cycle أو الدورة الاقتصادية Economic Cycle.

وتظهر تلك التقلبات في كلاً من مجمل الناتج والدخل والبطالة، وعادة ما تستمر الدورة كلها لفترة تتراوح ما بين عامين لعشرة أعوام، ما بين رواج وكساد، ويحدث الرواج، أو التوسع Boom عندما يرتفع الناتج المحلي الفعلي GDP، مقارناً بإجمالي الناتج المحلي المتوقع، في ظل التشغيل الكامل للموارد، والعمالة الكاملة، إلي جانب ضغوط لارتفاع الأسعار والتضخم.

والركود Recession هو حالة متوسطة من الهبوط التجاري، وهو أقل وطأة من الكساد، ويعرف بأنه الفترة التي تشهد هبوطاً في الناتج القومي الإجمالي GNP الحقيقي، تمتد إلي ستة أشهر متتالية.

أما الكساد Depression فهو فترة ممتدة، تتسم بارتفاع معدل البطالة، وانخفاض الإنتاج والاستثمار، وتراجع الثقة التجارية وهبوط الأسعار، وإفلاسات تجارية واسعة النطاق.

(3) السمات الرئيسية للدورات الاقتصادية:

في كتاب صدر عام 1946 لـ National Bureau of Economic Research (NBER) عن قياس الدورات Measuring Business Cycle، وفيه أثير سؤالين:

1- ما الذي يسبب الدورات الاقتصادية؟

2- ماذا يجب علي صانعي السياسات الاقتصادية عمله للرد علي تلك التغيرات الدورية، وذكر الكتاب أن الدورة الاقتصادية هي نوع من التغيرات توجد في أنشطة الاقتصاد الكلي للدول. وتتكون الدورة من توسعات في النشاطات الاقتصادية، متبوعة بانتعاش، ثم يتلوها انكماشات في النشاط الاقتصادي، وتتغير الدورات الاقتصادية من أكثر من سنة واحدة إلي 10 سنوات أو 12 سنة [1].

وتحدد هو هبوط معتبر في النشاط الاقتصادى ينتشر عبر الاقتصاد، ويستمر أكثر من بضعة شهور، ويظهر عادة في الانتاج السلعي الاجمالي المحلي (GDP)، والدخل الحقيقي، والعمالة، والإنتاج الصناعي، ومبيعات الجملة والتجزئة[2].

وبالتالي إن دورات النشاط التجاري هي توسعات وإنكماشات غير منتظمة، تعتري النشاط الاقتصادي، والسمات الرئيسية للدورات الاقتصادية تتلخص في:

أ- النشاط الاقتصادي المجمع Aggregate

وتعرف الدورات الاقتصادية بالتقلبات Fluctuations في النشاط الاقتصادي المجمع (الكلي)، مثل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP، والعمالة، والأسواق المالية.

---

(1) (http://www.nber.org/cycles/recessions.html) . National Bureau of Economic Research. Retrieved February 29, 2008.

(2) Burns and Michell, Measuring Business Cycles, New York: National Bureau of Economic Research, 1946, p. 1 مذكورة في Adernib & Ben BERNANKE, Macro Economics, Fifth Edition, Addition Weslay Pearson International Edition. P.277.

ب- التوسع والإنكماش Expansions and Contraction:

وذلك كما في الشكل (1 – 1)، حيث يظهر زيادة النشاط الاقتصادي المجمع في توسع Expansion، أو ازدهار ورواج Boom، وبعدها عند القمة أو الذروة Peak، ثم يبدأ النشاط الاقتصادي الكلي في الهبوط ثانية، وإجمالي النتائج من الهبوط والانتعاش مقاسة من ذروة لأخري، أو من نقطة القاع Trough لأخري، هي الدورة الاقتصادية.

جـ- الإضطراب Comvement :

إن الدورات الاقتصادية، تظهر في نفس الوقت في التوسعات أو الأنخفاضات في العديد من النشاطات الاقتصادية، ويميل الإنتاج والعمالة في معظم الصناعات للتوسع أو للهبوط، وكذلك العديد من المتغيرات الاقتصادية، مثل الأسعار، والإنتاجية، والاستثمار، أو المشتريات الحكومية، ولها هي أيضاً نمط منتظم أو مضطرب ويمكن أو لا يمكن التنبؤ بسلوكها في الدورة الاقتصادية.

د- الدورات الاقتصادية متعددة الحدوث:

ولكن الدورات الاقتصادية لا تظهر علي فترات منتظمة Recurrent but not periodic فالدورات الاقتصادية ليست فترية ولا تظهر بانتظام، ولا يمكن التنبؤ بفتراتها وليست ثابتة أو محددة الحدوث مسبقاً، ولكنها متعددة الحدوث أو الظهور بإنكماش Contraction، وقاع Trough، وتوسع Expansion، وذروة Peak.

هـ- الاستمرارية Persistence:

إن الفترة الكاملة للدورة الاقتصادية، يمكن أن تختلف من سنة إلى عقد، والتنبؤ بها صعب، ولكن ما أن يظهر الركود، فإن الاقتصاد يميل إلي أن يحتفظ بمستويات

الأعمال التجارية والاقتصادية لفترة من الوقت، وربما لسنة أو أكثر. وبالمثل في حالة التوسع، ما أن يبدأ، يميل عادة لأن يستمر لفترة. والاتجاه للانخفاضات في النشاط الاقتصادي يمكن أن يتبع بانخفاضات أخرى متتالية.

وهناك بعض الخصائص مشتركة بين الدورات التجارية:

- في أغلب الأحيان، تنخفض مشتريات المستهلك بصورة حادة، بينما يرتفع المخزون التجاري من السلع المعمرة، وبتقليص حجم إنتاج الأعمال التجارية، ينخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ثم تهبط الاستثمارات التجارية في السلع الرأسمالية للمصانع والمعدات.
- ينخفض الطلب علي العمالة، ويعقبه تسريح العمال وارتفاع معدلات البطالة.
- بانخفاض الإنتاج يتباطأ معدل التضخم، كما تتدهور أسعار المواد الخام بانخفاض الطلب عليها.
- تنخفض الارباح التجارية بصورة حادة أثناء الركود، كما تنخفض أسعار الأسهم العادية، عندما يستشعر المستثمرون أنكماشاً في النشاط التجاري.
- كما ينخفض الطلب علي الإئتمان، الذي يؤدي بدوره إلي انخفاض أسعار الفائدة أثناء الركود.

4- أنواع الركود والكساد الاقتصادي والمالي:

وفي دورات الأعمال أو التجارية أو الاقتصادية أو المالية، وبتركيزنا علي الركود، والكساد، نجد أن هناك أنواعاً عديدة منه، فمنها الركود Recession والركود العام Global Recession، والركود الطويل Long Recession، والركود الكبير Great Recession، وركود النمو Growth Recession. والكساد الطويل Long

Depression، والكساد الكبير Great Depression، ثم الإنهيار الاقتصادي Economic Collapse وهو أخطر أنواع الكساد.

كما إن هناك أشكالاً متعددة من الركود Recession Shapes، فالركود Recession هو تباطؤ عام في النشاط الاقتصادي لمدة طويلة في الزمن أو لدورة أعمال، وتنخفض فيها كل المؤشرات الاقتصادية الكلية ومنها الناتج المحلي الإجمالي GDP، والعمالة والاستثمار، والطاقة الإنتاجية، ودخول العائلات والأرباح التجارية.

ويعرف الركود عملياً بأنه " انخفاض في GDP لربعين سنويين" ويعرف بعض الاقتصاديين الركود بأنه أرتفاع البطالة بـ 1.5% خلال 12 شهر.

والركود الاقتصادي Economic Recession هو استمرار ذلك الانخفاض لاكثر من بضعة شهور.

وإذا كان هناك ركود حاد، انخفاض GDP بـ (10% مثلاً) أوممتد (3–4 سنوات) فإن الركود يصبح كساداً اقتصادياً Economic Depression.

أما الركود العام Global Depression فهو فترة من البطء الاقتصادي العام، ويظهر عندما يكون النمو الاقتصادي العام من 3% إلي أقل من ذلك، ويقاس أيضاً بهبوط الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product (GDP) لفترتين ربعية.

وطبقاً للـ I.M.F[1] نجد أن نمو الـ GDP للدول النامية والصاعدة هو أكبر من نمو الناتج القومي الإجمالي (GDP) للدول المتقدمة في اتجاه صاعد، وبصفة عامة

[1] صندوق النقد الدولي International Monetary Fund (I.M.F)

فإن النمو للدول المتقدمة ومنذ أعوام الثمانينيات هو في اتجاه هابط، وطبقاً لـ I.M.F أيضاً فإن الركود العام يمكن أن يحدث في دورة تستمر ما بين 8 – 10 سنوات.

وبالنسبة لركود النمو Growth Recession نجد أن النمو الاقتصادي بطئ جداً، لدرجة خلق بطالة صافية، فهو نمو ضعيف وغير كافي لتزويد الوظائف الداخلة في سوق العمل، أي أن الناتج المحلي الإجمالي GDP الحقيقي يتوسع ببطء، ولكن مع انكماش في الوظائف والعمالة في الاقتصاد الكلي، وإذا كان هناك انتعاشاً في النمو، بدون خلق وظائف فهو أيضاً نمواً راكداً.

أما الكساد الطويل Long Depression، فهو أزمة أقتصادية عالمية ظهر في النصف الأخير من عهد الملكة فيكتوريا، وخلالها فقد بريطانيا قيادتها الصناعية الواسعة النطاق علي اقتصاديات الدول الأوروبية.

ونفرق بين الاقتصاد العيني Real Economy والاقتصاد المالي Financial Economy فالموارد الاقتصادية الحقيقية أو العينية Real Economy، وهي كل ما يشبع الحاجات بشكل مباشر، كالسلع الاستهلاكية، أو بشكل غير مباشر كالسلع الاستثمارية، وهذا الاقتصاد العيني هو جوهر وهدف النشاط الاقتصادي.

أما الاقتصاد المالي، فهو يشمل:

(1) الأدوات المالية وهي حقوق علي الاقتصاد العيني، وتتداول في الأسواق المالية، ويطلق عليها الثروة المالية. ومنها الأصول المالية المشتقة، والأصول المالية المستقبلية.

(2) المؤسسات المالية، مثل البنوك والأسواق المالية، والبنوك الاستثمارية.

(3) شروط وقواعد العمل بالأدوات المتداولة، والضوابط التي تنظم المؤسسات العاملة في البورصات وأسواق الأسهم والسماسرة وأسواق الذهب والمعادن، والمواد الأولية.

أما الانهيار الاقتصادي Economic Collapse فهو انكسار متنامي في الاقتصاد القومي، أو الإقليمي. وهو كساد اقتصادي خطير، مصاحب بزيادة حادة في إفلاسات المصارف والبطالة، ويتبعه عادة أنهياراً اقتصادياً كلياً لشهور أو أعوام أوحتي لعقود، والكساد الاقتصادي والفوضي الاجتماعية، والعصيان المدني. وتختلف أسباب تلك الانهيارات الاقتصادية من دولة لأخري، ومن فترة لأخري.

أما الكساد التضخمي Stagflation، هو مصطلح يجمع بين كلمتي Stagnation بمعني الجمود و Inflation أي التضخم، وقد ظهر في أوائل السبعينيات من القرن العشرين، وهو يعني تواجد فترات الكساد في الإنتاج القومي، وتواجد معدلات مرتفعة من البطالة، مصحوبة معدلات عالية للتضخم وارتفاع الأسعار في نفس الوقت.

وقد بدأت فترة الكساد الطويل Grand Depression في أوروبا والولايات المتحدة من 1873 – 1895. وقد زادت انهيارات البورصات وزيادة الإفلاسات وانخفاض الإنتاج، وزيادة معدلات البطالة، وانخفاض الأسعار. كما أصبحت الصادرات أكثر صعوبة وارتفاع التكاليف، وأنخفاض القدرات الشرائية.

الكساد الطويل Grand Depression (1873 – 1895)

في عام 1873 حدث انهيار في بورصة فيينا وتبعها افلاسات مصرفية في النمسا، ثم في ألمانيا. وقد انخفض إنتاج الحديد في المانيا بـ 21% عام 1874 وهبطت أسعارها بـ 37%. كما أرتفعت معدلات البطالة فيها. وانخفضت معدلات الربحية في الولايات المتحدة، بسبب المضاربة، وندرة الأيدي العاملة، وارتفاع

التكاليف، وتسبب ذلك في انهيار البورصات، وإفلاس البنوك، وشركات خاصة السكك الحديدية. ومع انخفاض معدلات بناء السكك الحديدية، بعد أن وصل معدلات بنائها بـ 50% ما بين 1869و 1873، أنتهت بانخفاض معدلات بنائها، مما أدي إلي انهيار أسعار الحديد بـ 27% بين 1873 – 1875. وأدي ذلك إلي زيادة البطالة، وانخفاض الأجور. ولحقت الأزمة بقطاعات البناء والنسيج. وخلال 65 شهراً، فترة الكساد الطويل، استمر الإنكماش 73 شهراً، وبعد عام 1879 كان الاقتصاد الامريكي غير ثابت وتعرض للركود المتلاحق من 114 من إجمالي 253 شهراً حتي يناير 1901[1].

وفي انجلترا انهارت الصادرات بـ 25% ما بين 1872 – 1875. كما تضاعفت حالات الإفلاس، وزادت معدلات البطالة، وانخفضت الأسعار كما انخفضت نسب استغلال الطاقة خاصة في السكك الحديدية. ففي عام 1873 كانت طاقات انتاج قضبان السكك الحديدية قد بلغت 2.5 مليون طن عام 1873، بينما انهار استهلاك قضبان السكك الحديدية إلى 500 ألف طن وانخفضت أسعارها بـ 60% من 1872 – 1881.

وفي عام 1882، حدث انهيار في بورصة ليون بفرنسا، مما أدي إلي إفلاس العديد من البنوك الفرنسية، وكذلك في الشركات الصناعية، ومنها المناجم والمعدنية، والبناء، والنسيج، والبورسلين. ونجم عن ذلك زيادة معدلات البطالة، وانخفاض الأجور. وكانت أهم الأسباب هي هبوط قطاع البريد الأساسية العامة، خاصة بناء السكك الحديدية.

وقد حدثت طفرة زيادة في انتاج السكك الحديدية بالولايات المتحدة من عام

---

(1) Michel BEAUD, Historie du capitalisme, de 1500 à nos Jours. Editions du Seuil. 3éme Edition. 1987. pp. 174 -181.

1878 – 1882. ولكن زيادة تكاليف بناء السكك الحديدية، وارتفاع تكاليف بناء الطرق، والمنافسة التي تبعتها أدت إلي انهيار الانتاج في 1884. وتبع ذلك افلاسات مصرفية وهبوط النشاط الصناعي، مع زيادة الإفلاسات، وزيادة البطالة، وانخفاض الأجور.

وفي ألمانيا، والتي عرفت فترة طويلة من الكساد، دخلت منذ عام 1879 في مرحلة زيادة الحماية التجارية، والتركز الصناعي. كما عانت بريطانيا من الأزمة، حيث بدت الصادرات أكثر صعوبة، وزادت حدة المنافسة في الأسواق، وانخفضت وتيرة الأعمال، وانهارت أسعار الجملة، وزادت معدلات البطالة، ولم تنتهي تلك الأزمة إلا في نهاية 1886 – 1887، وفي عام 1889، أدت انهيارات البورصات، وأزمة الائتمان، والكساد، مما أدي إلي اتخاذ إجراءات حمائية.

وفي بريطانيا عام 1890، أدى أنهيار بعض البنوك الكبيرة، وحتي بعد تدخل البنك المركزي البريطاني والبنوك البريطانية الكبيرة، إلي تحجيم مدي وعمق الأزمة، إلا أنه بدأ كساد جديد أولاً في صناعة المنسوجات، خاصة القطنية، ثم بناء السفن والصناعات المعدنية، وكانت أهم الأسباب هي أنخفاض التبادلات التجارية الخارجية بسبب أزمات الكساد عام 1893 في الولايات المتحدة، وأستراليا وغيرها.

وكانت الولايات المتحدة حتي عام 1893، قد عرفت فترة من الرخاء، مع زيادة معدلات بناء العقارات والسكك الحديدية، مع وجود محاصيل زراعية ممتازة، وقويت بعض الاحتكارات مثل روكفلر، وكارنيجي، ومورجان، مع زيادة الإجراءات الجمركية الحمائية للصناعات عام 1890.

ولكن أنهيار شركات السكك الحديدية، أدي إلي إفلاس 491 بنكاً. وزاد الكساد عام 1894، مع زيادة معدلات البطالة، وأنقاص الأجور.

وباختصار نجد أنه في كل تلك الأزمات تظهر السمات التالية:

أ- انهيار البورصات، أو في البنوك مثل أفلاسات البنوك. وأساس الانهيارات والإفلاسات تقع بسبب ارتفاع التكاليف. وانخفاض الأجور والقوي الشرائية سواء في المدن أو الريف. وانخفاض الاستثمارات العامة، والصعوبات في الأسواق الخارجية. مع انخفاض أسعار البيع، بسبب زيادة حدة المنافسة، وزيادة الإجراءات الحمائية. كل ذلك يؤدي إلي هبوط الربحية، أو حتى انخفاضها بشدة. وزيادة الصعوبات أمام المؤسسات في تحقيق الإنتاج المطلوب، وزيادة حدة المنافسة، مما يؤدي إلي وجود صعوبات مالية واقتصادية وتجارية أمام كل مؤسسات كل فرع من الفروع الانتاجية. وينتج عن ذلك زيادة أجواء (القطيع) الاقتصادية والمالية. بما فيها من انتشار الزعر والاشاعات في البورصات، واخبار فقدان الاعمال والأسواق، والتوقف عن الدفع في البنوك أو المؤسسات التجارية والصناعية، مما يؤدي إلي الانهيارات وزيادة الافلاسات في المؤسسات المالية والاقتصادية والتجارية.

وفي كل أزمات النصف الأول من القرن التاسع عشر فإنها تتم عن طريقين:

أ- انهيار الأسعار وانخفاض الإنتاج، وتخفيض معتبر للقيم المتحققة، وبالتالي اقصاء المؤسسات المعرضة للفشل، والتطهير أو الإزالة الدورية في الرأسمالية.

ب- البطالة، وتخفيض الأجور الحقيقية، مما يؤدي إلي انخفاض استهلاك العمال والفلاحين، وبالتالي يؤدي إلي توسع وتعميق الأزمة، ويسمح ببداية فترة جديدة للرأسمالية، مع وجود قوي عاملة متاحة، وذلك بنفقات أقل.

ونلاحظ في الكساد الكبير، انخفاضات في الأسعار، وانخفاض الإنتاج، وكذلك نلاحظ الزيادة في معدلات البطالة. وبالنسبة للأجور الحقيقية، فإنها تنحو أيضاً للهبوط في كل أزمة، وفي الوقت نفسه نلاحظ إعادة تنظيم رجال الأعمال بتركيز

واحتكار أكبر في المؤسسات الأكبر حجماً، والتكتل في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، وفرنسا وألمانيا... مما يؤدي ذلك إلي إعادة تشكيل الاقتصاد الرأسمالي إلي الحجم الكبير، وغالباً لاحتكار القلة Oligoply. بحيث تتحكم بضع مؤسسات في الفروع الصناعية الرئيسية، في كل بلد صناعي، خاصة في الولايات المتحدة ويخرج الأستاذ ميشيل بو Michel Beaud بأن كل أزمة اقتصادية تؤدي عن طريقها تغيرات في التناقضات الأساسية الأربعة التالية:

– بين رأس المال والعمل. أي بين المؤسسات الرأسمالية والطبقات العاملة.

– بين الرأسماليين، سواء بين الذين في نفس الفرع، أو بين الفروع.

– بين الرأسماليات القومية المختلفة.

– بين الرأسماليات الإمبريالية المتحكمة، وبين الشعوب والبلاد المحتلة.

ويظهر من التحليل أن التناقض الأول والثالث، هي الحاكمة في تلك التناقضات في تلك الفترة.

– وتنحو القوى العاملة نحو التنظيم، مما يؤدي إلي وضع ثقل أكبر علي حركة وأداء الرأسمالية القومية.

– إن صعود الرأسمالية الألمانية، والأمريكية أدت إلي وضع هيمنة الرأسمالية البريطانية تحت التساؤل.

وبالنسبة للتناقضات بين الرأسماليين في نفس البلد، نجد أنه ينتج عنه، ظهور بني رأسمالية جديدة، مثل التركيز والاحتكار، وتركز رأس المال، وتكوين رأس المال المالي. ومن ناحية ثانية فإن نمو فروع جديدة تؤدي لزيادة معاناة الفروع القديمة للصناعات.

وبالنسبة للتناقض الرأسمالي الدولي، فسوف تلعب فيما بعد دوراً في كل أزمات التوسع الرأسمالي علي الصعيد العالمي، وتصدير رؤوس الأموال، والاستعمار، وتؤدي تلك الأزمة إلي بداية أنحسار حقبة الهيمنة والسيطرة البريطانية، وقيام عصر جديد للرأسمالية الإمبريالية. فقد حدث هبوط نسبي للاقتصاد البريطاني وأنتهاء الهيمنة البريطانية، والتي كانت في قمة نضوجها. وكان الاسترليني هو العملة الدولية، وظهرت الولايات المتحدة وألمانيا أكثر دينامية في النمو عن تلك الاقتصادات "القديمة" وهي الأنجليزية والفرنسية[1].

وقد أدي الكساد الطويل إلي الاستعمار الأوروبي في أفريقيا وأسيا، كما ظهرت قيود دولية جديدة خاصة الولايات المتحدة كقوة اقتصادية هامة، خاصة بعد الحرب العالمية الأولي.

ونخرج من ذلك أن الانهيارات الاقتصادية أو الكساد الطويل أو الكبير أو العميق، يصحبه تغيرات في الأنظمة الاقتصادية للدول الكبري في الاقتصاد العالمي، بما يصحبه من تغير في القيادة السياسية – الاقتصادية للدول العظمى.

5- تطور حالات الركود والكساد الاقتصادية والمالية العالمية:

إن حالات الركود والكساد المالي يمكن أن تكون في القطاعات مثل البورصات والبنوك والنقد والمال والأعمال – والديون والمدفوعات الدولية إلي جانب التضخم.

يضاف إلي ذلك، من وجهة نظر الركود والكساد الاقتصاي أن تكون الأزمات – بالإضافة إلي الجوانب المالية – الدخل والإنتاج (الصناعي والزراعي والخدمات ...) والتبادل التجاري الداخلي والخارجي والبطالة .. الخ.

---

[1] Michel BEAUD, Historie du capitalisme, de 1500 à nos Jours, Points – Economie. Editions du Seuil. 3éme Edition. 1987. Paris. pp. 174 -212.

أ- يمكن تجميع الأزمات المالية والاقتصادية، في ثلاث مجموعات كبيرة هي:

أزمات العملات، الأزمات المصرفية، وأزمات الديون الأجنبية، بالإضافة إلي الأزمات الاقتصادية الشديدة.

ويظهر عمل تشارلز كيندلبرجر Charles Kindleberger أنه منذ عام 1725 فصاعداً، نجد أن الأزمات المالية ظهرت في الاقتصادات الرأسمالية الغربية ظهرت بمعدل متوسط كل 8.5 عاماً [1].

وفي الدراسة التي أجراها صندوق النقد الدولي، للأزمات المالية التي حدثت، لمجموعة من 50 دولة، في المدة ما بين 1975 – 1997، (وتحوي 20 دولة صناعية و 30 دولة نامية واقتصاديات السوق الصاعدة). يظهر الجدول التالي تصنيفاً للأزمات، وتكاليفها في تلك الدول للفترة المذكورة.

(1) ILO – Employment Sector Employment Working paper No. 61, 2010.
By Sher Verick Iyanatul Islam The Great Recession of 2008 – 2009: Causes, Consequences and policy responses. Employment. pp. 4-5 أنظر المراجع الأصلية فيها

جدول ( )

عدد وتكاليف الأزمات مقومة بالإنتاج الضائع بالنسبة لإتجاهات النمو

(50 دولة من عام 1975 حتي 1997)

مجموعات الأزمات	عدد الأزمات	متوسط زمن التعافي بالسنوات	نسبة الناتج المتراكم في كل أزمة (%)	الأزمات مع خسائر الناتج (%)	الخسائر المتراكمة للإنتاج لكل أزمة مع الناتج المفقود (%)
أزمات العملات كلها	158	1.6	4.4	62	7.2
الدول الصناعية	42	1.9	3.1	55	5.6
دول السوق الصاعدة	116	1.5	4.9	64	7.6
انهيارات العملة	55	2.00	7.1	71	10.1
الدول الصناعية	13	2.1	5.00	62	8.00
دول السوق الصاعدة	42	1.9	7.9	74	10.7
أزمات الاحتياطيات	55	2.1	6.8	61	11.2
الدول الصناعية	12	1.9	4.6	50	9.1
دول السوق الصاعدة	43	2.2	7.5	64	11.7
أزمات البنوك والعملات	45	2.4	9.00	73	12.3
الدول الصناعية	6	4.7	12.7	83	15.2
دول السوق الصاعدة	39	1.9	8.3	71	11.7
الأزمات الشديدة	52	2.2	8.3	70	11.9
الدول الصناعية	3	1.3	2.5	33	7.4
دول السوق الصاعدة	49	2.2	8.7	72	12.00
الأزمات المعتدلة	84	2.00	5.00	59	8.5
الدول الصناعية	33	2.1	3.2	55	5.8

دول السوق الصاعدة	51	1.9	6.5	63	10.3
الأزمات سريعة التعافي	98	1.2	2.3	48	4.7
الدول الصناعية	30	1.2	1.00	37	2.7
دول السوق الصاعدة	68	1.2	2.9	54	5.3
الأزمات البطيئة التعافي	60	4.8	18.4	100	18.4
الدول الصناعية	12	5.9	16.6	100	16.6
دول السوق الصاعدة	48	4.5	18.9	100	18.9

I.M.F, World Economic, Out Look, Supplying Studies, 2000. P.125.

أي أنه في الفترة من 1975 حتي 1997، أي في حوالي 22 عاماً، حدثت 158 أزمة بمعدل 7 أزمات في العام الواحد، بمتوسط 3 أزمات للدولة الواحدة. منها 42 أزمة للدول الصناعية و 116 أزمة لدول السوق الصاعدة منها 52 أزمة شديدة، بمعدل 2.3 أزمة سنوياً.

نخرج من ذلك أن النظم الرأسمالية، أي دول السوق، سواء الصناعية أو دول السوق الصاعدة، يحدث فيها أزمات بوتيرة عالية. فالأزمات إذًا صفة لازمة للدول الرأسمالية.

ب- حالات الركود والكساد في الولايات المتحدة:

بلغت أعداد حالات الركود والكساد المالي والاقتصادي والذعر والتي حدثت في الولايات المتحدة، حوالي 55 ركوداً وكساداً، وذلك منذ عام 1790 حتي عام 2008[1].

(1) Us Business Cycle Expansions and Contractions (http://www.nber.org/cycles/cylesmain.html) , National Bureau of Economic Research Retrieved on September 19.200

ومنذ عام 1785 وفيه حدث ذعر مالي لمدة حوالي 4 سنوات توالي حدوث حالات الركود المالي والاقتصادي، وكان متوسط مدة 11 ركوداً حدثت ما بين عام 1945 و 2001، هو 10 شهور، مقارنة بـ 18 شهراً لحالات الركود ما بين 1919 و 1945، و 22 شهراً من الركود من 1854 – 1919، ومنذ 1854 حتي 1919 حدثت 16 دورة، ومتوسط فترات الركود أستمرت لمدة 22 شهر، واستمرت فترات التوسع 27 شهراً ومنذ عام 1919 حتي 1945 كان هناك 6 دورات، واستمر الركود متوسط 18 شهراً والتوسع لـ 35 شهر، والركود استمر لمتوسط 10 شهور، ومنذ عام 1945 حتي 2001، حدثت 11 دورة، وركود استمر لمتوسط 10 شهور، وتوسع لمتوسط 27 شهراً[1].

ونتيجة للتغيرات الكبيرة في اقتصاد الولايات المتحدة عبر القرون، فإنه من الصعب مقارنة حدة حالات الركود الحديثة، بحالات الركود المبكرة. ودعا هذا إلي القول بأن تلك الدورات قد أصبحت أقل حدة بسبب وجود نظام بنك الاحتياطي الفيدرالي منذ عام 1913، واتباع السياسات الكينزية التدخلية، واتباع برامج حكومية، خاصة المتعلقة بالضمان ضد التعطل، والتأمين الاجتماعي، والتأمين الصحي.

فمنذ الكساد الكبير في أغسطس 1929 حتي مارس 1933 واستمر لمدة ثلاثة سنوات و7 أشهر، جاء ركود في عامي 1937 – 1938، وعام 1945، وعام 1949، وعام 1953، وعام 1958، وعامي 1960 – 1961، وعامي 1969 – 1970، وعامي 73 – 1975، وعام 1980، والأعوام المبكرة لـ 1980، وعام 1990، وعام 2000، ثم ما سمي الركود الكبير Great Recession[2]، والذي

---

[1] http://www.nber.org/cycles.html , NBER. Retrieved October 1, 2002.

[2] أنظر حديث محافظ البنك الفيدرالي (بن برنانكه) Ben Bernanke، وكتاب آخرين عن هذا الموضوع.

أنظر ورقة .ILO Working Paper No, 61 ، ص 3.

استمر منذ أواخر 2007 حتي الآن.

بينما تشير الأدبيات الاقتصادية إلي أنه فيما يسمي بزمن الاعتدال العظيم Great Moderation، نجد بالعكس أنه بين عامي 1970 وعام 2008، ظهرت 124 أزمة بنكية، و 208 أزمة خاصة بالعملة، و 63 أزمة ديون سيادية، إلي جانب 42 أزمة ثنائية، و 10 أزمات ثلاثية، وأزمة اقتصادية عالمية كل 10 سنوات، والعديد من الهزات السعرية، منها هزتين بتروليتين في السبعينيات، وهزة أسعار غذاء وطاقة في عامي 2007 – 2008.

وتظهر دراسة لصندوق النقد الدولي[1]، أن مثل تلك الأزمات المالية تؤدي إلي ركود عميق، والذي يستمر لسنتين بالتقريب. وإن أزمات الاستهلاك، والاستثمار الخاص أو الائتمان التي تتبعها هي أيضاً بطيئة في التحسن، ومدفوعة بالديون وبالأخطار. وبالتالي فإن التعافي من الأزمات تكون بطيئة، وخاصة بالنسبة لمعدلات البطالة، والتي تستمر لعدد من السنوات بعد استعادة الاقتصاد لنشاطه.

وكما سنري فإن الازمات الاقتصادية ليست مقصورة علي الدول المتقدمة فقط، بل تعاني منها أيضاً الدول النامية، خاصة انتشار انهيارات البنوك، والديون الخارجية، وأزمات العملات، وأزمات التضخم، والركود التضخمي... ومن ذلك الأزمة الأسيوية في نهاية أعوام التسعينيات من القرن العشرين، والأزمات المالية والاقتصادية في أمريكا اللاتينية في التسعينيات وأوائل القرن الحادي والعشرين، والتي سببت كلها في تواجد ركود عميق في أغلبها. كما عانت العديد من الدول النامية من الأزمات الاقتصادية نتيجة الإدارة السيئة للاقتصاد الكلي بها لصانعي السياسات

[1] IMF. (2009), From recession to recovery: how soon and how strong? Chapter 3 in IMF. World Economic outlook (WEO) crisis and Recovery, April 2009. IMF, Washington, D.C.

الاقتصادية.

وبصفة عامة تعرف National Bureau of Economic Research, NBER الركود Recession أنه انخفاض الـ GDP الحقيقي والعمالة والإنتاج الصناعي وأسعار الجملة والتجزئة. ومن عام 1945 حتي 2007 حددت NBER 11 ركوداً في الولايات المتحدة وكان متوسط وجودها 10 شهور، وذلك من القمة إلي القاع.

ويظهر من الرسم تذبذب الانتاج خلال الاتجاه طويل المدي علي نحو غير منتظم. ونلاحظ كيف أدي الازدهار الطويل وثورة المعلومات في التسعينيات إلي ميل تصاعدي واضح في دورة النشاط التجاري[1]. وإن انتكس الأمر بظهور البدايات الأولي في بداية القرن الحادي والعشرين ثم أزمة 2007 / 2008. وهو ما سنبحثه بصفة أعمق في الفصول التالية.

ثانياً: فترة الكساد الكبير (1929 – بداية الأربعينيات من القرن العشرين) Great Depression

1- مقدمة:

يتلخص التطور الاقتصادي في الدول الرأسمالية حتي نهاية القرن 19 في التالي[2]:

- صغر حجم المشروع الرأسمالي، وسيادة المنافسة في الداخل.
- زيادة معدل تراكم رأس المال، مع التطور التكنولوجي، وزيادة إنتاجية العمل.

---

[1] المرجع: صامويلسون، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان، الطبعة الأولي، 2006، ص 498.

[2] د. محمد دويدار، الاقتصاد الرأسمالي في أزمته، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1981.

– ضعف الطبقة العاملة تنظيمياً ونقابياً وسياسياً.

وتتحقق إمكانيات الحصول على الأرباح مع الغزو الاستعمارى وحرية التجارة الدولية، وصاحبة التوسع المستمر في السوق العالمية، وسهولة انسياب السلع، بفضل سيادة قاعدة الذهب.

وفي أواخر القرن 19 اتجه الاقتصاد الرأسمالي نحو الاحتكار، وهو ما يعني:

– ظهور الشركات المساهمة العملاقة، وإمكانية الاحتكار والسيطرة علي الأسواق والتحكم في الأثمان.

– الزيادة في معدل تراكم رأس المال، وإنتاجية العمل.

– تطور الطبقة العاملة نقابياً وسياسياً.

– التوسع الاستعماري في الدول المتخلفة خارج أوروبا، وينشأ تقسيم عمل بين البلدان الرأسمالية المتقدمة والمتخلفة.

– اتجاه إنتاج الذهب نحو الثبات.

وأدي الاتجاه الاحتكاري والسيطرة علي الأسواق، إلي خلق ارتفاع في الأسعار، أسرع من زيادة الأجور، ويمثل هذا الاتجاه التضخمي والاحتكاري طويل المدي المرحلة الهابطة في الأزمة العامة للرأسمالية[1].

وبالتالي فالاتجاه طويل المدي للرأسمالية في مرحلة الأزمة العامة لها، يتمثل في الركود النسبي والاتجاهات التضخمية، وفي إطارها تظهر التقلبات الدورية.

2– مقومات أزمة الكساد الكبير:

---

[1] Michel BEAUD, Historie du capitalisme, de 1500 à nos Jours, Points – Economie. Editions du Seuil. 3éme Edition. Paris .1987.

ما بين عامي 1921 و 1929 أرتفع اجمالي الناتج القومي الامريكي بنسبة 59%، ليصل إلي 103 مليار دولار. وارتفع نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي بنسبة 42%، وزادت تطبيقات اكتشاف الكهرباء، ومنها الإضاءة والمحركات الكهربائية والتلغراف والراديو والتليفون والسينما، والسلع الاستهلاكية المعمرة ... الخ. وساهمت ثورة صناعة السيارات في بناء ورصف الطرق، وحفزت صناعات تغذية كثيرة. وزادت البنوك لتصل عام 1921 إلي حوالي 30 ألف بنك، وأضحت الولايات المتحدة بنهاية الحرب العالمية الأولي، مالياً واقتصادياً أقوي بلد في العالم.

وفي عام 1928، اتجه رجال البنوك الأمريكيين إلي سوق الأموال الأمريكية في وول ستريت، والتي كانت مربحة أو في فترة انتعاش. وتصاعد مؤشر داوجونز بـ 400% في عشرينيات القرن العشرين، بينما زاد الناتج القومي بنسبة 59% فقط، وفي خريف 1928، رفع بنك الاحتياط الفيدرالي سعر الخصم من 3.5% إلي 5%، وبدأ في تقليص المعروض من النقود، لإبطاء الانتعاش في وول ستريت.

وبحلول ربيع عام 1929 بدأ نمو الاقتصاد الأمريكي في التباطؤ، ووقع السوق في شرك فقاعة، وبدأت بورصة نيويورك للأسهم في 3 سبتمبر 1929، بالارتفاع. ثم بدأت أسعار الأسهم في الانهيار. وفي 23 أكتوبر اجتاحت السوق موجات بيع. وشهد يوم الخميس (المسمي بالخميس الأسود) في 24 أكتوبر، هبوطاً كبيراً للاسهم، وفي يوم الثلاثاء 29 أكتوبر (الثلاثاء الأسود)، هبطت مؤشرات داوجونز نسبة 23%، بأقل من يوم السبت السابق، وبنسبة 400% أقل مقارنة باغلاقه المرتفع في مطلع سبتمبر[1].

---

[1] امبراطورية الثورة، ترجمة هشام ممدوح طه، ص ص 322 – 359.

وفي عام 1929، أفلس 659 بنكاً. ودعا الرئيس هربرت هوفر، إلي تحفيز الاقتصاد بزيادة نفقات الانشاءات الفيدرالية، وقام بفرض تعريفات جمركية هي الأعلي في التاريخ الأمريكي، في صيف 1929. وبدأت التجارة العالمية في الانهيار. ففي عام 1929 بلغ اجمالي حجم التجارة العالمية 39 مليار دولار، ثم انهار في عام 1932 ليبلغ 12 مليار دولار. وكانت الصادرات الأمريكية 5.24 مليار دولار عام 1929، هبطت في عام 1932 إلي 1.16 مليار دولار. أي هبطت بنسبة 78%، وارتفع عدد البنوك المفلسة عام 1930، 1352 بنكاً. وفي أواخر عام 1930 بلغ معدل البطالة 9%.

وفي عام 1931، أفلس في الولايات المتحدة 2293 بنكاً. وهبط اجمالي الناتج القومي بنسبة 20%، وارتفع معدل البطالة بنهاية 1931 إلي 15.9%. وفي عام 1932، كان اجمالي الناتج القومي الأمريكي 58 مليار دولار أي مجرد 56% فقط مما كان عليه عام 1929. ووصلت البطالة إلي 23.6%. والعاملين ملايين آخرين يعملون بعض الوقت، وبأجور منخفضة جداً. وبلغ عدد ساعات العمل في عام 1932 أدني بنسبة 40% عن مستوي عام 1929. وأعلن أفلاس 1453 بنكاً، ليصل إجمالي عدد البنوك التي أعلن افلاسها خلال فترة الكساد إلي 5096 بنكاً. وهبط مؤشر داوجونز الصناعي إلي 41.22 نقطة، أي أقل بنسبة 90% من معدله العالمي قبل ثلاث سنوات.

3- الكساد الكبير من عام 1929 حتي بداية الأربعينيات من القرن العشرين:

كان الكساد الكبير Great Depression، والذي بدأ في الولايات المتحدةعام 1929، كساداً اقتصادياً خطيراً علي مستوي العالم، واستمر حتي بداية الأعوام 1940، وكان هذا الكساد هو الأطول والأكثر انتشاراً، والأعمق في القرن العشرين، واستخدم كمقياس لمدي وكيفية انهيار الاقتصاديات القوية، خاصة في الولايات المتحدة وأوروبا.

وعندما بدأ الكساد الكبير منذ صيف 1929، حيث انهارت سوق الأوراق المالية في 24 أكتوبر 1929، وسمي بيوم الخميس الأسود. واستمرت انهيارات أسعار الأسهم الأمريكية حتي بلغت حدها الأدني في يوليو 1932،وانهار النظام المصرفي الأمريكي في الربع الأول من 1933، حيث انهارت أسعار الأصول، وتوقف التسليف المصرفي، وأصبح ربع القوي العاملة في حالة بطالة، وانخفض متوسط دخل الفرد الأمريكي في عام 1933 إلي 29% من قيمته عام 1929.

جدول ( )

بعض ملامح الاقتصاد الأمريكي في فترة الكساد (1929 – 1937)

السنة	الناتج القومي الإجمالي (مليار دولار)	الناتج الاجمالي الحقيقي	مؤشر الأسهم	النقود (2) مليار دولار	عدد البنوك المفلسة
1929	104	%100	260	49	658
1933	55	%71	89	31	3252
1937	91	%104	154	45	58

I.M.F, World Economic, Out Look, Supplying Studies, 2000. P.30

وقد انتشر الكساد بسرعة علي مستوي العالم واختلف توقيت حدوثه علي مدي الدول حيث انخفضت دخول السكان، وإيرادات الضرائب والأرباح والأسعار وانخفضت التجارة الخارجية بالنصف أو ثلثي حجمها السابق، وارتفعت معدلات البطالة في الولايات المتحدة إلي 25% وارتفعت في بلاد أخري إلي 33% من القوي العاملة. وانهارت الصناعات الثقيلة، وقطاع البناء، كما انخفضت أسعار المحاصيل الزراعية 60%، كما عانت المحاصيل النقدية والتعدين والمناجم.

وبحلول عام 1936، فاقت المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في أواخر الأعوام العشرين من القرن العشرين، ولكن ظلت البطالة عالية بـ 11%. وفي ربيع 1937، زاد الإنتاج الصناعي الأمريكي عما كان في عام 1927. وفي يونيو 1937 قامت الإدارة بإنقاص الانفاق، وزيادة الضرائب في محاولة لتوازن الميزانية الفيدرالية، وهبط الإنتاج الصناعي بحوالي 30% خلال بضعة شهور، وهبط إنتاج السلع المعمرة بنسبة أعلي. وزادت البطالة من 14% عام 1937 إلي 19% عام 1938، وهبط الدخل الشخصي بـ 15% أقل مما كان عليه في 1937، وارتفعت معدلات البطالة، وهبطت مشتريات المستهلكين.

وبصفة عامة استمرت الآثار السلبية للكساد الكبير، فانخفض حجم الإنتاج القومي في الدول الصناعية بنسب تتراوح ما بين 54% و 60%، وتجاوز حجم البطالة 100 مليون عاطل في مختلف انحاء العالم. وانخفض الانفاق الاستهلاكي بـ 10%، وأنخفضت أسعار البورصة في وول استريت أقل بـ 30% عام 1930، عما كانت في سبتمبر 1929، وأفلست مئات الآلاف من الشركات الصناعية والتجارية والمالية، وأنهارت قيم عملات 56 بلداً رأسمالية وحدث تدهور كبير في التجارة العامة وانهار نظام النقد الدولي.

ويفوق الدمار الذي حدث في السلع المنتجة خلال فترة الكساد الكبير، قيمة الدمار الذي نتج عن الحرب العالمية الأولي. واستمر الكساد الكبير عملياً حتي بداية الحرب العالمية الثانية. حيث بدأ الاقتصاد الأمريكي في التعافي عام 1941، غداة دخول الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية، مما أعطاه دفعة هائلة للرواج بعد الكساد.

ويقول آرثر لويس في كتابه (مسح اقتصادي 1919 – 1939)[1] أنه كان من الواضح أن مركز الكساد كان الولايات المتحدة. بمعني أن معظم ما حدث في الأنحاء الأخري، يمكن شرحه بالرجوع إلي التناقضات في الولايات المتحدة. فقد كان الإنتاج الصناعي في الولايات المتحدة في عام 1929 يمثل 46% من الإنتاج الصناعي للمنتجين الرئيسيين الـ 24 في العالم.

وأن استهلاك الولايات المتحدة من المنتجات الأولية الرئيسية 1927، 1928 كان 39.5% من الإجمالي الكلي لـ 15 دولة الأكثر أهمية. وفي عام 1929 كانت واردات واستثمارات الولايات المتحدة بـ 7400 مليون دولار، وكانت واردات العالم 35601 مليون دولار، وقد نقص هذا الرقم إلي 15 ألف مليون دولار فقط، وأثر كل ذلك في الإنتاج في بقية العالم.

4- إجراءات معالجة الكساد الكبير علي الولايات المتحدة:

بدأت إدارة الرئيس هربرت هوفر Herbert Hoover عدداً من البرامج، أخفقت جميعها في عكس الهبوط الاقتصادي. وفي يونيو 1930 صدر قانون للتعريفة الجمركية، حيث زيدت التعريفات علي آلاف السلع المستوردة، بهدف تشجيع شراء السلع الأمريكية. وكرد فعل زادت الأمم الأخري للتعريفات الجمركية علي السلع

[1] W. Arthur Lewis, Economic Survey (1919 – 1939) ; London.

الأمريكية، مما سبب انخفاض في التجارة الخارجية، مما جعل الكساد أسوأ.

وفي عام 1932 وصلت البطالة إلي 23% وزادت في بداية 1933 إلي 25%. وأفلس العديد من رجال الأعمال والشركات واكثر من 5000 بنك، وصدرت قوانين لتشجيع بناء المساكن. ودبرت الأموال للأشغال العمومية، مثل السدود في عام 1932. وزادت القروض المضمونة حكومياً للمؤسسات المالية، والسكك الحديدية والمزارعين[1].

وتدهور الاقتصاد الأمريكي أكثر، وانخفضت الأسعار والأرباح والعمالة، مما أدي إلي تغيير الإدارة السياسية عام 1932. وبولاية فرانكلين روزفلت عام 1933، جادل بأن إعادة بناء الاقتصاد مطلوب لملاقاة الكساد الكبير. وقدم برامج العهد الجديد New Deal Programs وكانت قائمة علي تحفيز الطلب، وتقديم العمل والإغاثة للأسر الفقيرة، وزيادة الإنفاق الحكومي، وتضبيط أسواق الأسهم والسندات والمؤسسات المالية، مع وضع حدود لمستويات الأسعار والأجور، وتخفيض الإنتاج الزراعي لرفع الأسعار.

وكان إجمالي الناتج القومي هو 55.6 مليار دولار عام 1933، وفي العام التالي ارتفع الناتج إلي 65.1 مليار دولار. وفي عام 1935، صدر (العهد الجديد الثاني) Second New Deal حيث أضاف الرعاية الاجتماعية إلي برامج عمل العاطلين. وكلفت النفقات الفيدرالية 3% فقط من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفع الدين النقدي من 20% في عهد هوفر إلي 40% في عهد روزفلت، وزادت إلي 128% مع الحرب العالمية الثانية.

---

[1] Joseph. S, Davis, The World Between 1919 – 1939, An Economist's View. The Johns Hopkins University Press, - Baltimore – London, 1945, pp. 228 – 233.

وقد أعتمد النظام الاقتصادي الامريكي، علي الأسس التالية للخروج من الكساد الكبير في الثلاثينيات:

– ائتمان وفير ورخيص، حقن في الاقتصاد عن طريق الحكومة الأمريكية ومن خلال بنك الاحتياطي الفيدرالي، وذلك للقطاعات العلمية – الإنتاجية – الصناعة – التشييد، التعدين، توليد القوي والنقل وإلي حد ما أقل الزراعة، وقد حازت القطاعات الأخري للاقتصاد علي ائتمانات محدودة مثل المضاربة، عائدات الربح، أسواق السندات.

– استخدام جيد لقطاعات من أفضل العلماء والمهندسين الذين جمعوا في فرق للعمل، ومشروع (مانهاتن) أحسن مثال هنا. ففي هذا البرنامج وخلال عامان أنفق 3 ملايين دولار وتجمع 22 ألف علمي ومهندس للعمل معاً، وقد اكتشفوا أسرار الذرة معاً.

– استخدام الكهرباء علي نطاق لم يجرب من قبل. وبين 1939 – 1945 تضاعف استخدام الصناعة للكهرباء وأقيمت مشروعات مثل (وادي التنسي) وسد (كولي الكبير)، الذي تطور خلال الثلاثينيات. وقدموا كميات كبيرة من الكهرباء اللازمة لاستغلال صناعات كثيفة الاستخدام للكهرباء مثل الألومنيوم.

– تدريب وإعادة تأهيل العمال علي نطاق واسع لم يُعرف من قبل في الولايات المتحدة. حيث تم تدريب 3 مليون عامل في الفترة 1941 إلي 1942 فقط.

– كما تم استثمار ضخم في الصناعات الرأسمالية والمواد الأولية.

واتبعت البلاد الصناعية الرأسمالية سياسات تدخلية للدولة في النشاط الاقتصادي، وذلك أسبق من فكر كينز نفسه الذي قدم التبرير النظري لهذا التدخل.

وتغيرت الأولويات القومية. فقبل الكساد الكبير عام 1929، اعتبرت موازنة الميزانية، وتسديد الديون أهم مسئوليات الحكومة الفيدرالية. وبعد عام 1933، أصبح منع وقوع كساد كبير آخر أكثر المسئوليات أهمية[1].

وفي عام 1937، أخذت إدارة روزفلت في خفض الانفاق علي الأشغال العامة، لجعل الميزانية أقرب ما يكون إلي التوازن. وكانت النتيجة كساداً جديداً. وقفز معدل البطالة إلي 19%، وهبط إجمالي الناتج القومي بنسبة 6.3%، وبدأ الأنتعاش ثانية عام 1938، ولكن ظلت البطالة بمعدل 14.6% حتي أواخر عام 1940.

ويختلف المؤرخون الاقتصاديون حول ما إذا كانت سياسات العهد الجديد قد أطالت وعمقت الكساد الكبير أم لا؟

كما هُجر الاقتصادي الكلاسيكي، وظهرت مقاربات ليبرالية، والتي نفذها الرئيس روزفلت، وتم تأييدها نظرياً بالسياسات الكينيزية، والتي عظّمت دور الحكومة الفيدرالية في الاقتصاد القومي.

وفي نهاية المطاف لم يكن العهد الجديد New Deal هو الذي شفي الاقتصاد الامريكي العليل، بل كانت الحرب.

وبين عامي 1933 – 1939، تضاعفت النفقات الفيدرالية بثلاثة أمثال، وأتُهمت إدارة روزفلت بأنه يقود البلاد إلي دولة اشتراكية، كما ساعد في تحقيق الديمقراطية الاجتماعية، مثل الاقتصاديات المخططة في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. وقد أعلن روزفلت عام 1936، "أن العهد الجديد الذي نفذه قد أنقذ نظام الربح الخاص والمؤسسة الحرة". أي أنقد الرأسمالية[2].

---

(1) امبراطورية الثروة، صص 360 – 375.

(2) Michel Beaud, op.cit., p. 241.

وعلي المستوي النظري، ساد الاتجاه الكينزي، للاتجاهات الاقتصادية الكلية Macro Economics مع وجود منافسة من المنظرين النقديين Monetarists، مثل ميلتون فريدمان. Milton Friedman.

وفي تقييمه يقول Michel Beaud أن الاسهام الذي قدمه العهد الجديد هو[1]:

– السماح بدخول العمالة الأمريكية في نظام الاستهلاك الأمريكي.

– قطيعة مع المبدأ الجمهوري الأمريكي القديم القائل بـ "حكومة أقل في الاقتصاد، واقتصاد أكثر في الحكومة"، وفتحت طريقاً من "التعاون بين الحكومة ورجال الأعمال".

5– الحرب العالمية الثانية وأثرها علي الكساد الكبير:

الرأي الشائع بين المؤرخين الاقتصاديين هو أن الكساد الكبير انتهي مع بداية الحرب العالمية الثانية.

ففي عام 1939 كانت الولايات المتحدة في عامها التاسع من الكساد. وحتى الحلول الكينزية فشلت في إيجاد مخرج من الكساد. واعتقد في ذلك الحين أن هذا الكساد غير قابل للخروج منه. ولكن حدث شئ هام وهو أن الولايات المتحدة ما بين عامي 1939 و 1944 كانت قد عبأت كل مواردها لكي تُسلح نفسها. وكنتيجة لهذا ففي خلال الخمس سنوات تلك، فإن الاقتصاد وصل لمعدلات نمو عالية. فقد ارتفعت الاستثمارات في المصانع الجديدة والآلات بـ 65%. وتضاعف إنتاج المصنوعات في الولايات المتحدة، وتضاعفت الأجور، وارتفعت الأرباح أكثر من خمسة أضعاف، وزادت القوة العاملة الصناعية بـ 70%. وفي نفس الوقت فإن

(1) Ibid, p. 241.

استهلاك الطعام زاد بـ 15 – 25%. كما قدمت صناعات رائدة عديدة تتراوح بين الماغنسيوم والمطاط الصناعي والقوة النووية والبنسلين .. الخ. في فترة الحرب فقط، وأصبح العلم هو قائد الاقتصاد[1].

وقد سبب الإنفاق الحكومي على الحرب، أو علي أقل تقدير، عجل بالانتعاش والخروج من الكساد الكبير. ويري البعض أن الحرب لم تلعب دوراً في الانتعاش، إلا أنها ساعدت علي تخفيض البطالة. وقد حفزت سياسات الإنفاق الحكومي علي التسليح، اقتصاديات أوروبا في عام 1937 – 1939. ففي عام 1937، هبطت البطالة في بريطانيا إلي 5.1 مليون عاطل، وأنهت تعبئة القوي العاملة، البطالة عقب نشوب الحرب عام 1939.

وقد أنقص دخول الولايات المتحدة المتأخر للحرب عام 1941، التأثيرات الأخيرة للكساد الكبير، ونزلت البطالة إلي أقل من 10%. وضاعف الإنفاق الحكومي معدلات النمو الاقتصادي، إما بإخفاء آثار الكساد، أو إنهاء الكساد فعلاً. وتجاهل رجال الأعمال الحجم الكبير للدين القومي. وكذلك الضرائب الجديدة العالية، فقاموا بزيادة الإنتاج للحصول علي العقود السخية للحكومة.

وقد كانت الحرب العالمية الثانية تعني بناء اقتصاد جديد عسكري بالأساس موازي للاقتصاد المدني. ولكن السؤال هنا كيف ينتج الإنتاج الحربي نمواً اقتصادياً؟ والجواب إذا كان الإنتاج الحربي، يتبلور في إنتاج تكنولوجيا جديدة فإنها تسبب ارتفاعاً في الإنتاجية في القطاع المدني أكثر من مصروفات الحرب، مما يعني ارتفاعاً أكبر في الإنتاج الكلي. وسنحاول أن نظهر صورة تأثيرات الاقتصاد العسكرى في الولايات المتحدة، أثناء الحرب العالمية الثانية وكيف تأثر نمو الإنتاج

[1] Richard Freeman, The World War Mobilization Ended The Great Depression, EIR, Executive Intelligence Review, June 14, 1988. pp. 18 – 27.

الصناعى وعلي الأرباح والأجور والقضاء علي البطالة.

جدول ( )

نمو الإنتاج الصناعي 39 – 1945 في الولايات المتحدة

السنة	1967 = 100 %
1939	%21.7
1940	%25
1941	%21.6
1942	%36.3
1943	%44.0
1944	%47.4
1945	%40.7

Source: Eir, Ibid, p.20.

ويظهر من الجدول السابق أن الإنتاج الصناعي قد تضاعف في الفترة ما بين 1939 وبين 1945. وما بين 1939 و 1949 فإن إنتاج السلع في الاقتصاد قد زاد لأكثر من الضعف بـ 18%، وبلغ متوسط النمو السنوي إلي 16.9%.

والجدول التالي يبين لنا مستويات الأجور والأرباح بين عامي 1939 و1947.

جدول ( )

الأرباح والأجور 39 – 1947 بالولايات المتحدة

السنة	متوسط الأجور السنوي بالدولار	الأرباح السنوية (مليار دولار)
1939	1363	5.3
1940	1432	8.6
1941	1653	14.1
1942	2022	14.3
1943	2349	23.5
1944	2517	23.6
1945	2517	19.0
1946	2517	16.6
1947	2793	22.3

Source: Eir, Ibid, p.20.

ويظهر الجدول السابق أن متوسط الأجور السنوية قد تضاعف فيما بين 1939، 1944.

وبعض تلك الزيادات نتجت عن ساعات العمل الأطول، وفي نفس الوقت فإن أرباح المؤسسات قد زادت 4.5 مرة فيما بين السنتين، مظهرة أن – الأرباح يمكن أن تنمو بدرجة كبيرة، وأنه يوجد فائض كبير يسمح بزيادة الأجور. كما أن قفزات الإنتاجية تسمح بزيادة الحجم الإجمالي للفائض.

والجدول التالي يظهر لنا العمالة فى الولايات المتحدة موزعة على القطاعات فيما قبل الحرب العالمية الثانية وأثناءها وبعدها.

جدول ( )

العمالة موزعة علي القطاعات 1939 – 1947 في الولايات المتحدة (بالمليون عامل)

السنة	القوات المسلحة	المدني	الصناعة	إجمالي القوة العاملة بالمليون	البطالة بالمليون
1939	0.37	55.75	10.28	66.40	9.48
1940	0.54	55.64	10.99	67.17	8.2
1941	1.62	55.91	13.9	70.72	5.56
1942	3.97	56.41	15.28	75.66	2.66
1943	9.02	55.54	17.60	82.16	1.07
1944	11.41	54.63	17.23	83.27	0.67
1945	11.44	53.86	15.52	80.82	1.04
1946	3.45	57.52	14.70	75.67	2.27
1947	1.59	60.7	15.55	77.31	2.36

Source: Eir, Ibid, p.21.

وتنقسم الآثار الاقتصادية للحروب[1]:

في مرحلة القتال، يزيد الطلب علي منتجات الصناعات الحربية وتتحول الموارد إلي القطاعات الاقتصادية التي تخدمها، وينكمش الطلب علي السلع المدنية.

[1] بول باران وبول سويزي: رأس المال الاحتكاري – ترجمة حسين فهمي مصطفي، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر – القاهرة – 1971.

أما في مرحلة ما بعد القتال، نجد أنه في خلال مرحلة القتال يكون رصيد السلع المدنية المعمرة وأدوات الإنتاج قد استخدم بكثافة. ويتراكم الطلب المدنى غير المشبع عقب الحروب. إلي طلب تحويل المصانع الحربية إلي الإنتاج المدني، لكن يتم هذا بصعوبة حيث أن الكثير مما يستثمر في الصناعات الحربية يعتبر متخصصاً بدرجة كبيرة، أو قد يكون في مناطق جغرافية بعيدة عن الأغراض المدنية، ومن ثم يتم تخريده، وبالتالي ينفسح أمام الاستثمار فرص لامتصاص مقادير كبيرة من الفائض مما يدوم لسنوات عقب الحرب. وكذلك فإن الدمار الذي يلحق بالمناطق التي كانت مسرحاً للمعارك خلال الحرب... وبالتالي فإن الحرب في مرحلة القتال تخلق طلباً كبيراً جداً علي آلات الحرب – وبعد الحرب عن طريق تراكم الطلب علي السلع المدنية نتيجة لمرحلة القتال.

ويذكر جون مايناردكينز في معالجته الآثار الاقتصادية للحرب العالمية الثانية – إن الحرب تتسبب في التضخم والتغير في ميزان المدفوعات، وتحفز الإنتاج، وتحمي أفقر الفئات في المجتمع، من أن يصيروا أكثر فقراً، وتضع الأسس للانتعاش الاقتصادي، وأن الاقتصاد يعمل بكامل طاقته خلال الحرب، ويكون هناك عمالة كاملة، وبالتالي يزيد الطلب علي سلع الأجور. وبعد الحرب تعود البطالة الواسعة النطاق. وبصفة عامة هناك عدم تماشي بين الطلب المتزايد والعرض المدني المتناقص. وأقترح كينز أن المدخرات الإجبارية للقوي العاملة ستتركهم بأجور حقيقية أقل خلال الحرب، ولكن تسمح لهم ببناء أصول مالية معتبرة. مما يخفض الطلب علي سلع الاستهلاك لحدود العرض. وما يزيد عن المتطلبات المالية ينال عن طريق ضرائب الدخل التصاعدية. وما أن يحصل الغرب علي النصر، يسحب العمال مدخراتهم وبالتالي يستطيعون زيادة طلبات استهلاكهم، والحفاظ علي العمالة

والاستثمار في سنوات ما بعد الحرب[1].

وكذلك الأمر في الاكتشافات العلمية، خاصة خلال الحرب العالمية الثانية، حيث نجد أن أغلب اكتشافات عصر المعلوماتية أتت بحثاً عن حلول لقضايا عسكرية. فقبل وأثناء الحرب العالمية الثانية بدأت صناعة الحاسب الآلي وذلك للسيطرة علي حسابات الطيران والمدفعية والرادار، وغيرها من الأمور العسكرية. كما أن الأقمار الصناعية من بداية الخمسينيات من القرن العشرين جاءت بسبب اشتداد الحرب الباردة بين القطبين الرأسمالي والاشتراكي في ذلك الوقت. كما أن شبكة الإنترنت فقد ظهرت من وزارة الدفاع الأمريكية عام 1969، وبالتالي فإن الكثير من الأبحاث والتطبيقات العلمية في مجال المعلوماتية، وما قدمته للبشرية من تقدم حتى جاء عصر المعلوماتية، قد جاءت أساساً من بحث حلول لقضايا عسكرية.

وأن المحرك الاقتصادي للاقتصاد العالمي الجديد في القرن الحادي والعشرين، مكوناً من صناعات الأنفوميديا – وهي الحوسبة، والاتصالات، والالكترونيات الاستهلاكية. وهذه الصناعات من أكبر الصناعات العالمية الآن، وأكثرها دينامية ونمواً.

وقد نما سوق الكمبيوتر من لا شئ تقريباً في الستينيات، أما في السبعينيات فقد كان الطلب علي الكومبيوتر يتصاعد بسرعة كبيرة، وسيكون عصر الأنفوميديا أضخم تعزيز للاقتصاد العالمي، فسيكون محرك التقدم للتكتلات الاقتصادية

---

[1] Keynes, J.M. (1939), paying for the war, The Times, 14 and 15 Nov. repr. in D. Moggridge (1978) (ed.) The collected writings of John Maynard Keynes, Xxii, London, Macmillan. مذكورة في Frances Stewart, Valpy fitz Gerald, and Associates. War & Under development, Volume 1 : The Economic & Social consequences of conflict. Queen Elizabeth House Series in Development Studies. Oxford University press. Oxford. New York, 2001. pp. 21-38.

والتجارية العظمي في آسيا وأمريكا الشمالية وأوروبا في القرن الحادي والعشرين. وسيكون ذلك حقاً هو عصر الوسائط المعلوماتية Information Age. وسيؤثر ذلك علي جميع مناحي الحياة والأعمال، والمجالات الصناعية والتكنولوجية والحكومية والخدمية، وحتى الشخصية، والحياة اليومية، وسيؤدي بالاتصالات المتقدمة أكثر نحو اقتصاد الخدمات.

وسيكون تأثيرها وقوة عمقها مقابلة لاكتشاف المعادن الأولي مثل الحديد والبرونز، وتصنيع أول محرك بخاري، وأول كومبيوتر، أنه عالم يصاغ من جديد، عن طريق التكنولوجيا[1].

وهكذا وجدنا من البحث أن سياسات التعبئة أثناء الحرب العالمية الثانية، قد أنقذت عملياً الاقتصاد الأمريكي من الكساد في أعوام الثلاثينيات.

6- تأثير الكساد الكبير علي الدول الأخرى:

وانتشرت الافلاسات في أوروبا، ومنها ألمانيا والنمسا وفرنسا وبريطانيا، وفي 21 ديسمبر 1931 تخلت بريطانيا عن قاعدة الذهب.

ففي بريطانيا كانت آثار الكساد الكبير سريعة ومنتشرة، ونقص الطلب علي المنتجات البريطانية. وبنهاية عام 1930 تضاعفت البطالة من مليون إلي 5.2 مليون عاطل. أي 20% من القوة العاملة. ونقصت قيمة الصادرات بـ 50%. ووصلت البطالة في بعض المدن إلي 70% وهبط الإنتاج من السفن بـ 90%.

---

[1] انظر، ثورة الانفوميديا – الوسائط المعلوماتية، وكيف تغير عالمنا وحياتك؟ تأليف فرناك كيلش – ترجمة حسام الدين زكريا. مراجعة عبد السلام رضوان – عالم المعرفة – العدد (253) – الكويت – يناير 2000. انظر أيضاً كتاب تأليف بيل جيتس – المعلوماتية بعد الانترنت (طريق المستقبل) – ترجمة عبد السلام رضوان. عالم المعرفة – العدد (231) – الكويت – مارس 1998.

ونشأت اضطرابات شعبية من مارس إلي أكتوبر 1932.

وفي فرنسا بدأ الكساد في التأثير عام 1931. وكانت البطالة عالية وزادت الاضطرابات الشعبية. ونتيجة لأن فرنسا لديها نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي فقد كانت خسائرها أقل من دول أخري.

وفي المانيا اصاب الكساد الاقتصادي الالماني في عهد جمهورية فيمار. وارتفعت البطالة إلى 30% عام 1932. واتجه النظام السياسي للتطرف، وصعدت النازية عام 1933. وأوقفت الحكومة تعويضات الحرب، وتم تنفيذ برنامج ضخم للتسلح والعناية بالأشغال العامة والبنية الأساسية.

وفي اليابان انخفض الاقتصاد الياباني بـ 8% خلال 1929 – 1931. ونفذت اليابان سياسات اقتصادية تشبه السياسات الاقتصادية الكينزية. منها تقديم محفزات مالية، والتمويل بالعجز وتخفيض قيمة العمالة، وتخفيض الضغوط التضخمية، وإن ارتفعت عام 1934، لذلك عادت الحكومة اليابانية لإنقاص التمويل بالعجز. والذي ذهب إلي التسليح، وتسبب التمويل بالعجز في زيادة الإنتاج الصناعي للضعف خلال أعوام 1930، وتطورت الصناعات الثقيلة.

7- أثر الكساد العالمي الكبير علي الاقتصاد المصري:

تأثر الاقتصاد المصري بالكساد الكبير عن طريقين، المبادلات التجارية والارتباط المالي ما بين الجنية المصري والإسترليني. وظهرت أولي الآثار في انخفاض كبير في أسعار القطن، وهو أهم مكون للدخل القومي والصادرات من 4.072 جنية للقنطار عام 1929 إلي 2.278 جنية للقنطار عام 1933 بنسبة 56%. وتأثر الزراع بهبوط أسعار محاصيلهم، وتهددوا بنزع ملكياتهم بسبب الديون وإجراءات بيع اراضيهم، وأصبح ثلث الثروة العقارية تقريباً مهدداً بانتقاله إلي الدائنين، وتدخلت

الحكومة لصيانة الثروة العقارية فيسرت التسليف الزراعي بإنشاء بنك التسليف الزراعي، وتقسيط الديون علي خمس سنوات بدون فوائد. مع مد آجال الديون وخفض أسعار الفائدة[1].

وقامت الحكومة بالدخول لشراء محصول القطن من المزارعين. ووصلت كمية الأقطان المخزونة حتى يوليو 1931 إلي 3.5 مليون قنطار، أي حوالي نصف المخزون العالمي في تلك الفترة. واشترت الحكومة 3 ملايين قنطار.

ومع ارتباط الجنية المصري بالإسترليني، انخفضت قيمة الجنية المصري بنحو 35% من قيمتها الذهبية. وكانت بريطانيا تستأثر بـ 38% من صادرات مصر، وفرنسا 12% والولايات المتحدة 11% وألمانيا 6% وايطاليا 7%.

وقامت وزارة اسماعيل صدقي باشا بالعدول عن التدخل في السياسة الاقتصادية، وتخفيض قيمة الجنية المصري. مما زاد من الصادرات القطنية. وقد ساعدت الأزمة علي توجيه الرأسمالية المصرية للصناعة، وإيجاد صناعات بديلة للواردات. وجاء

---

[1] اعتمدت علي المصادر التالية لتغطية آثار أزمة الكساد العالمى علي الاقتصاد المصري:

- سحر حسن، مصر في ظل الكساد الكبير، دراسة للأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها علي مصر (1929 – 1933). المجلس الأعلى للثقافة – القاهرة – 2010.
- د. أمين مصطفي عفيفي عبد الله – تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث – مكتبة الانجلو المصرية – 1954 – القاهرة – الطبعة الثالثة.
- روبرت مابرو وسمير رضوان – التصنيع في مصر (1939 – 1973) السياسة والأداء – ترجمة د. صليب بطرس – الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1981.
- د. محمد متولي – الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة – 1974.
- د. شحاتة صيام – التصنيع والبناء الطبقي في مصر (1930 – 1980) تحليل بنائي تاريخي – دار المعارف – القاهرة – 1996.

ذلك مع وضع الحكومة لقانون التعريفة الجمركية في 17 فبراير سنة 1930، وانتهت فيه مصر لحماية الأسواق المصرية من المصنوعات الأجنبية، ولرعاية الصناعة المصرية الناشئة، بتفضيل الصناعات المصرية عن مثيلاتها الأجنبية. كما انكمشت المبادلات التجارية، وارتفعت الإفلاسات التجارية. وزادت بنفقات المعيشة بصفة عامة.

ويعتبر وضع التعريفة الجمركية الجديدة، مع تزامنها مع أزمة الكساد الكبير في عام 1930 مما أدى إلي بداية لنهضة صناعية جديدة، وكانت التعريفة المنقذ لصناعات مثل الغزل والنسيج والتي تأثرت من أزمة الكساد العالمي، والأزمة التي انتابت الصادرات. وأزمة الكساد الكبير اعتبرت من العوامل الخارجية والتي ساعدت علي النمو الصناعي. وما بين عام 1927 ما قبل الأزمة، و 1937 أي قرب نهاية أزمة الكساد العالمي، زاد عدد العمال في الصناعة في مصر من 84 ألف عامل إلي 140 ألف عامل وتركزت الزيادة في الصناعات الغذائية والمنسوجات.

وبتصاعد أزمة الكساد وفرض القيود على التبادل الدولي؛ مما ساعد علي الاستثمار في الصناعة والتحول بعض الشئ عن الاستثمار الزراعي والتجاري، نتيجة أيضاً للانخفاض في أسعار المحصولات الزراعية خلال أزمة الكساد الكبير وزيادة أرباح الاستثمار في الصناعة خاصة بعد فرض الحماية الجمركية عام 1930.

كما عانت مصر من تدهور نسب التبادل التجاري خاصة لمحصول القطن، منذ فترة الكساد الكبير، حتى أن كمية الواردات التي تستطع مصر شرائها مقابل صادراتها السلعية خلال المدة من 1928 إلي 1932 كانت أقل حتى مما حصلت عليه في المدة من 1903 إلي 1907.

وكان لهذه التطورات آثار بعيدة المدي. فكساد الصادرات في المدي الطويل طرح مسألة فائدة النظام الدولي لتقسيم العمل، وعدم الاعتقاد القائل بأن الرخاء في المستقبل يعتمد علي تنويع الاقتصاد. وفي محاضرة ألقاها ، عبد الوهاب باشا عام 1934 (وكان وكيل وزارة المالية ثم وزير للمالية ذا نفوذ) قال: "وأعظم درس تعلمناه من الكساد، أنه أظهر لنا بوضوح الأخطار الناجمة من الاعتماد كلية علي مصدر واحد من مصادر الثروة الزراعية – محصول زراعي واحد هو القطن". وأنتهي إلي القول أن "هناك مجالاً لإقامة صناعات جديدة وبخاصة الصناعات الزراعية والصناعات التي تتوفر في البلاد المواد الأولية اللازمة لها".

كما قامت الحكومة لمواجهة أزمة الكساد العالمي بإنشاء العديد من مشروعات البنية الأساسية، أهمها إنشاء خزان جبل الأولياء، وكورنيش الاسكندرية، وإنشاء الطرق الجديدة، ومشروعات الصرف والري، وتعلية خزان أسوان، كما جددت العديد من الانشاءات.